

السياسة الأمنية للجزائر أمام التهديدات الأمنية لمنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي
Algeria's security policy in regard to security threats in the Maghreb and the
African Sahel regions



خوالدية فؤاد،

جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف (الجزائر)،

fouedkhouldia@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/09/17 تاريخ القبول: 2021/11/26 تاريخ النشر: 2021/12/01

ملخص:

ظلت السياسة الأمنية للجزائر حبيسة الموروث التاريخي المتشعب بالمبادئ والمثل المستلهمة من دينها وثورتها والمرتكزة إلى الشرعية الدولية، والمتحركة في إطار دولتي محض، لكن التحولات الدولية والإقليمية الأخيرة والتي كانت في معظمها في سياق لادولتي خاصة تداعيات الربيع العربي وإفرازات النزاعات الإثنية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وتطبيع المغرب مع الكيان الصهيوني، واعتدائه المتكررة على الصحراء الغربية والتي امتدت لمواطني جزائريين فرضت عليها تطويع سياستها الأمنية وفقا لها لمجابهة تهديدات أمنية غير مألوفة، تقف وراءها فواعل دولتية ولادولتية لا يعتمد التصدي لها على إستراتيجية المواجهة العسكرية التقليدية، ذلك ما تحسب له التعديل الدستوري لعام 2020 الذي استوعب على ما يبدو معضلة ضرورة أمنة الحدود بالسماح للجيش الوطني الشعبي التحرك خارجها كلما كان الأمن الوطني في خطر، وبذلك عرفت سياسة الجزائر الأمنية تحولا واضحا نحو إعادة التوقيع ولعب دورها الريادي الذي يليق بمكانتها إقليمية ودوليا بالتجرد من المبادئ المثالية وتبني رؤية براغماتية تراعي مصالحها بالدرجة الأولى، من خلال قرارات سيادية كانت لها انعكاسات على المستويين المتوسطي والإفريقي.

كلمات مفتاحية:

سياسة أمنية، تهديدات أمنية، الجزائر.

Abstract:

Algeria's security policy has remained confined to its legacy which was imbued with principles and ideals inspired by its religion and revolution, and was based on international legitimacy, and moving within a purely international the framework. However, the recent international and regional changes, most of which were non- international, especially the implications of the Arab Spring, ethnic conflicts in the Maghreb region and the African Sahel, Morocco's normalization with the Zionist entity, and its repeated attacks on Western Sahara which extended to Algerian citizens. All these factors forced Algeria to adapt its security policy according to the recent changes to confront unfamiliar security threats behind which stand both state and non- state actors whose response does not depend strategically

on traditional military confrontation. It was constitutional amendment of 2020 which apparently absorbed the dilemma of the necessity of securitizing the borders by allowing the People's National Army to act outside the Algerian borders whenever the national security is threatened. Therefore, the Algerian security policy has witnessed a clear transformation towards re-positioning and playing its leading role that fits its position regionally and internationally, by abstracting from ideal principles and adopting a pragmatic vision that takes into account its interests in the first place, through sovereign decisions that had repercussions on the Mediterranean and African levels.

Key words:

security policy, security threats, Algeria.

مقدمة:

أسهمت التحوّلات الرّاهنة التي طرأت على الجوار الإقليمي للجزائر في تعرّض الأخيرة في دوائرها الجيوسياسية البرية إلى تحدّيات أمنية تمثّلت أساسا في تنامي التهديدات اللاتماثلية المرتبطة بالإرهاب، الجريمة المنظّمة، المخدّرات، انتشار الأسلحة و غيرها... فضلا عن انهيار الدولة في ليبيا و طول مرحلة بناء الدولة في تونس، و صعوبة إعادة الاستقرار في مالي، بالتزامن مع تنامي التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي، و استمرار احتلال المغرب للصحراء الغربية و ما ترتّب عنه من اعتداءات سافرة و ممنهجة ضدّ الصحراويين طالت مواطنين جزائريين، نتيجة استقواء المغرب بكلّ من فرنسا و الكيان الصّهيوني في محاولة منه للاستفراد بالمنطقة و تحجيم دور الجزائر فيها، و بذلك فتحت جبهة لا تقلّ اشتعالا عن الجبهات الأخرى للجزائر في حدودها مع الدّول المذكورة، ممّا بات يمثّل معضلة أمنية حقيقية و خطيرة متعدّدة الأوجه تستوجب عليها إعادة النّظر كلّيا في محدّدات و توجّهات سياستها الأمنية بما يؤهلها للتحكّم في عواقب هذه المعضلة من جهة، و استعادة دورها المحوري في المنطقة تبعا لذلك من جهة أخرى.

وبذلك تبرز أهميّة الدراسة في كون الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي نقطة ارتكاز و تقاطع بين الدّول المغاربية من جهة، و امتدادا للساحل الإفريقي من جهة أخرى، ما جعلها مرتبطة أمنيا بعدّة دوائر إقليمية غير مستقرّة، و مهدّدة تبعا لذلك بعدّة مخاطر من شأنها زعزعة استقرارها و أمنها الوطنيين.¹

أمّا الهدف الأساس من الدّراسة فيتمثل في كشف التهديدات الأمنية الجديدة التي تتجلّى بقوة في منطقتي المغرب العربي (ليبيا، المغرب و الصحراء الغربية)، و الساحل الإفريقي (مالي) و كيفية مواجهتها، إذ من المؤكّد أنّ السياسة الأمنية للجزائر في إطارها التقليدي الجامد لن تستطيع فكّ رموز المعادلة الأمنية المستجدة والمركّبة (دولتيّة و غير دولتيّة)، بل تحتاج إلى إستراتيجية جديدة في التّعاطي معها في هاتين المنطقتين و على كلّ الجبهات، بما فيها القوّة العسكرية التي ترجّح هنا

¹ طاهر دحموح: "الأمن القومي الجزائري و التحدّيات الإقليمية الصّاعدة " مقال منشور بتاريخ 2019/06/11 بالموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية على الموقع: politics-dz.com/

كآخر البدائل، و قد استوعب التعديل الدستوري لعام 2020 المخاطر الأمنية التي تحيط بالجزائر والتي يعزى جانب منها إلى سياستها الأمنية المحافظة على مدى عقود، ليجري عليها تحولا عميقا عنوانه باختصار : من اللاتدخل إلى التدخل كلما كان الأمن القومي الجزائري على المحك.

وبالتالي تحاول الدراسة رصد ثوابت و متغيرات السياسة الأمنية للجزائر في محيطها الخارجي و في سياقاتها: المكانية (الإطار المغاربي والإفريقي)، و الزمنية (الفترة الممتدة من 1962 إلى اليوم، مع التركيز على الأزمة في كل من مالي وليبيا والسياسة المغربية تجاه الصحراء الغربية و الجزائر). كما تنحو إلى تبين وتحليل موقف الجزائر من هذه المتغيرات التي عقدت مهمتها في الحفاظ على أمنها، وتأثيرها على مكانتها الإقليمية في ظل التنافس الإقليمي و الدولي على المنطقة.

وترتبط على ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاستجلاء بنية السياسة الأمنية للجزائر وأنماط التهديدات الجديدة التي باتت تواجهها، و خطط تحول هذه السياسة تكيفا مع المستجدات الأمنية على حدودها.

انطلاقا مما سبق تختصر إشكالية المقال وفق الصياغة الآتية: ما الثابت و المتغير في السياسة الأمنية للجزائر إزاء مختلف التهديدات الأمنية التي تواجهها في منطقتي المغرب العربي و الساحل الإفريقي؟.

للإجابة عن هذه الإشكالية نعالج في مباحث ثلاثة ما يلي: بنية السياسة الأمنية للجزائر، التهديدات الأمنية في منطقتي المغرب العربي و الساحل الإفريقي و تداعياتها على الجزائر، أمن الحدود في إطاره الاستراتيجي العملياتي والعسكري في السياسة الأمنية للجزائر.

المبحث الأول

بنية السياسة الأمنية للجزائر

إن أية سياسة أمنية لأية دولة يجب أن يكون هدفها الرئيس هو تحقيق أمن مجتمعا (أفراد وجماعات) إلى جانب أمنها هي كدولة (أعضاء حكومتها)، إذ قد تكون الدولة ذاتها آمنة في الوقت الذي يقوِّض فيه أمن مواطنيها، بل أكثر من ذلك قد تكون الدولة نفسها مصدر تهديد لأمن مواطنيها، ولذلك يتعدّد الفصل بين أمن الأفراد و أمن الدولة، وعليه فالسياسة الأمنية للدولة يجب أن تراعي هذا التكامل في مفهوم الأمن.

وبهذا يعتقد الكثيرون أن السياسة الأمنية تمثل سياسة دفاعية فقط، لكنها تسعى لاستغلال الفرص المتاحة من أجل تحسين الوضع الأمني بصورة دائمة¹.

من هذا المنطلق وجب التطرّق لمفهوم السياسة الأمنية (مطلب أول)، مرتكزات السياسة الأمنية للجزائر (مطلب ثان)، توجهات السياسة الأمنية للجزائر (مطلب ثالث).

المطلب الأول: مفهوم السياسة الأمنية

كثيرا ما يستعمل مصطلح السياسة الأمنية للتعبير عن العقيدة الأمنية، أو يحدث العكس، ورغم التداخل العميق بين المصطلحين، إلا أن لكل منهما ذاتيته و سياقه. و لرفع هذا اللبس بينهما

¹ بلال قريش: " السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات و الرّهانات " مذكّرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 2011، ص42.

يقتضي الأمر تعريف السياسة الأمنية (فرع أول)، ثم العقيدة الأمنية (فرع ثان) ليتجلى الفرق واضحا بينهما.

الفرع الأول: تعريف السياسة الأمنية

تعرف السياسة الأمنية بأنها: " أسلوب محدّد من نمط الأعمال التي يتّخذها المجتمع الواحد أو المجتمعات بصفة مشتركة عن طريق ممثليهما لمعالجة مشكلة أمنية في إطار تحقيق مصلحة عامّة لكافة الأفراد أو لفئة محدودة منهم"¹. وتعرّف باختصار بأنها: " حزمة القرارات التي تتّخذ لتحقيق أهداف أمنية تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية بها"². فيما عرفها مركز "كرديستان" للدراسات الإستراتيجية بأنها: " الدفاع ضدّ أيّ شكل من أشكال القمع السياسي للحفاظ على الأمن في إطار كيان اجتماعي يحترم الحقوق الإنسانية".

يلاحظ على هذا التعريف أنّه ركّز على السياسة الأمنية الداخلية فقط، أي تلك المنتهجة من قبل الدولة لفرض الأمن على إقليمها، بينما السياسة الأمنية المقصودة هي الشاملة للبعدين الداخلي والخارجي. وأخيرا تعرّف بأنها: " عريضة تضمّ سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري، وتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء ثقة وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسّع المستمرّ للبرنامج الأمني"³.

يتبيّن من مجمل التعاريف السابقة للسياسة الأمنية أنّها سياسية لم تراع الجانب القانوني لها، ولذا يمكن القول بأنّ السياسة الأمنية للدولة هي رؤية أو خطة شاملة تعتمد أدوات وآليات معينة لتحقيق الأمن داخل حدودها وحولها في إطار منظومتها القانونية والقانون الدولي". ومنه فالسياسة الأمنية للجزائر هي تلك الرؤية أو الخطة أو الإستراتيجية التي تضعها لتحقيق الأمن داخل حدودها وحولها في إطار المبادئ والأسس التي حدّتها لهذه السياسة، وكذا قواعد القانون الدولي ذات الصلة أخذًا بعين الاعتبار مصالحها بالدرجة الأولى.

الفرع الثاني: تعريف العقيدة الأمنية

تعرف العقيدة الأمنية بأنّها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظّمة والمترابطة التي توجّه سلوك الدولة الأمني (التعاوني/ غير التعاوني) وقراراتها على المستويين المحلي والدولي، والتي تحدّد نظرة وقراءة قادتها لبيئتهم الأمنية، وكيفيات استخدام القوة القومية بكافة أشكالها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها، وكيفية توظيف هذه القوة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وطبيعة الأدوات والوسائل المستعملة: عسكرية، دبلوماسية وغيرها لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع.⁴

¹ محمد قاسم القريوني: " رسم و تنفيذ و تقييم و تحليل السياسة العامة " ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمّان- الأردن 2006، ص30.

² صالح زيان، آمال حجيح: " السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح " المجلة الجزائرية للسياسات العامة، عدد 01- سبتمبر 2011، ص75.

³ ماغلينبورت، إليزابيث مكونر: " القطاع العسكري في محيط متغيّر " ترجمة فادي حمودي، حوليّة التسلّح و نزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت 2003، ص453.

⁴ عبد القادر محمد فهمي: " المدخل إلى الدراسة الإستراتيجية " دار مجدلاوي، عمّان- الأردن 2006، ص41.

من هذا التعريف يتّضح أنّ العقيدة الأمنية تسهم في التعريف بالاهتمامات الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي، وتساعد القادة السياسيين في التعامل مع الواقع كما هو (البيئة العملية) و تساعدهم على تفسير أفعال وسلوكيات دولتهم للدول الأخرى، و تمدّ الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي¹.

ورغم ما يلاحظ من تقاطع و تداخل بين السياسة الأمنية و العقيدة الأمنية، فالفرق بينهما يتمثل في أنّ العقيدة الأمنية هي الأسس والمبادئ التي تنهض عليها سياسة الدولة الأمنية، في حين أنّ السياسة الأمنية هي الخطة العملية التي تعكس تلك العقيدة، كما أنّ العقيدة تمثل ثابتا بينما تمثل السياسة متغيّرا.

ويمكن القول أنّ سياسة الجزائر الأمنية تنطلق من عقيدتها الأمنية ذاتها (مع تشكيك البعض في امتلاك الجزائر لهذه العقيدة فعلا) التي تقوم على جملة من المبادئ أو الثوابت الآتية : الشرعية الدولية (كلّ تحرّك يجب أن يكون بقرار من الأمم المتحدة)، الانخراط في كلّ الآليات الدولية لضبط التسلّح، احترام سيادة الدول، عدم التدخل في شؤونها الداخلية، رفض التدخل الأجنبي، عدم تدخّل الجيش خارج الحدود (قبل التعديل الدستوري 2020)، رفض الخيار العسكري و تفضيل التسوية السلمية للنزاعات، مساندة حركات التحرّر، أمن غير منقوص لكلّ الدول و نظام أمني خاصّ لكلّ دولة، و استقلال أمني بعيدا عن أيّة مظلة خارجية أو وجود أجنبيّ على أراضيها².

وحسما للجدل بين امتلاك الجزائر لعقيدة أمنية، أو امتلاكها لمجرد سياسة أمنية نعتقد أنّ سياستها الأمنية مبنية فعلا على مبادئ وثوابت لم تكن قابلة للتغيير رغم التحوّلات الحاصلة حولها، وإلى هذا الحدّ كانت فعلا تمتلك عقيدة أمنية، لكن مع تهاوي أسعار النفط وانهيار نظام العصابة والرغبة في بناء الدولة الجديدة على أسس تواكب مقتضيات الزّاهن الدولي والإقليمي وتصدّع الأحلاف والشّراكات القديمة لها، بالإضافة إلى شريطها الحدودي المشتعل بتهديدات أمنية متنوّعة، بدأت الجزائر تتنصّل تدريجيا من قبضة تلك المبادئ والثّوابت لتصنع لنفسها سياسة أمنية تحاول من خلالها الموازنة بين الثّابت والمتغيّر واطعة المصلحة الوطنية فوق كلّ اعتبار.

المطلب الثاني: مرتكزات السياسة الأمنية للجزائر

للسياسة الأمنية للجزائر مجموعة مرتكزات يبدو أبرزها في:

الفرع الأوّل: المرتكز التاريخي

كان للاحتلال الفرنسي دور في تكوين السياسة الأمنية للجزائر من خلال مقاومة اتخذت أشكالاً متعدّدة سواء بالمقاومة الشّعبية أو بالعمل السياسي وأخيرا العمل العسكري، إذ ساهمت ثورة التحرير في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي المميّز للجزائر بعد دحر المستعمر الفرنسي، حيث عكست الثورة عملية بناء الدولة ورسم سياستها الأمنية وتحديد التزاماتها

¹ حمزة حسام: " الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري " مذكّرة ماجستير، كلّية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة 2010/2011، ص ص54، 55.

² ناصر بوعلام: " دور الجزائر الإقليمي و مقتضيات البيئة الجيوسياسية في منطقة الساحل " مجلة دراسات سياسية، المجلّد 01، العدد 04، مارس 2018، ص196.

داخليا وخارجيا، ومكنت الجزائر من التمييز بين الصديق والعدو، ومعرفة المخاطر و التهديدات الأمنية المحيطة بها¹.

الفرع الثاني: المرتكز الجغرافي

يساعد الموقع الجغرافي للدولة بشكل كبير في صياغة سياستها الأمنية، والموقع الجيوبوليتيكي للجزائر في منطقة تقاطع إستراتيجية متوسطة لعدة دول مغربية وللكتانيين الكبيرين: الاتحاد الأوربي شمالا والعمق الإفريقي جنوبا، جعلها منكشفة أمنيا على عدة جهات، ما حتم عليها في صياغة سياستها الأمنية أن تأخذ دائما هذا الانكشاف في الحسبان².

ومستويات تأثير العامل الجغرافي على السياسة الأمنية للجزائر متنوعة، فحتى نهاية الحرب الباردة مثلت قضايا التحرر في العالم و الدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أبرز عناصر هذه السياسة، أما بعد نهاية الحرب الباردة و بروز تحولات دولية وإقليمية جديدة ومتسارعة، فقد زادت الانكشافات الأمنية للجزائر خاصة في المحور الإفريقي، وزاد معها الاعتماد المتبادل والترابط والتشابك على أكثر من صعيد، أبرزها مكافحة الإرهاب، و تجارة المخدرات والجريمة المنظمة، وتكاليف صيانة أمنها الخارجي تبعا لكل ذلك³.



خارطة الجزائر - المصدر: الموقع: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59155528>

الفرع الثالث: المرتكز الإيديولوجي السياسي

كان للمواثيق الوطنية المتعاقبة الأثر الأبرز في صياغة السياسة الأمنية للجزائر أيديولوجيا، فقد أرسيت في البداية الأيديولوجية الاشتراكية بمبادئها وأهدافها لفترة ناهزت الثلاثة عقود، وكان أهم أهدافها آنذاك مناصرة حركات التحرر في العالم و في طليعتها القضيتان

¹ سليم بوسكين: " تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري " مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة 2015، ص229.

² الهادي قطش: " أطلس الجزائر و العالم " ط1، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر 2009، ص24.

³ ميلاد مفتاح الحراثي: " تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمن و تحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط " ط1، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية- العراق 2013، ص33.

الصّحراوية والفلسطينية، وقبل نهاية الثمانينات حصل تحوّل طفيف في هذه السياسة نتيجة أحداث أكتوبر 1988 من جهة، وتوقيف المسار الانتخابي واندلاع العنف بين الدولة والجماعات المسلّحة من جهة أخرى بداية التسعينات، فحدثت تعبئة لهذه السياسة من أجل مواجهة الترتيبات السياسية والأمنية داخليا و دوليا في سياق أزمة حادة متعدّدة الأبعاد¹.

ولمؤسّسات الدولة تأثير كبير في رسم و صياغة السياسة الأمنية لها، ومن المؤسّسات المهمة في الجزائر والمؤهّلة لهذه المهمة: المؤسّسة التنفيذية التي يقودها رئيس الجمهورية ومستشاروه في وزارة الدفاع والمديرية العامة للأمن الوطني ووزارة الخارجية، أجهزة المخابرات والاستعلامات، فضلا عن قيادة الأركان في القوّات المسلّحة، بالإضافة إلى تأثير المؤسّسات غير الحكومية الأخرى من أحزاب سياسيّة ومختلف تشكيلات المجتمع المدني من جمعيات واتّحادات ورابطات، ومراكز بحوث ودراسات، و شخصيات أكاديمية متخصصة وذات نفوذ.

المطلب الثالث: توجّهات السياسة الأمنية للجزائر

ظلت سياسة الجزائر الأمنية حبيسة تصوّرات تقليدية لصراعات و حروب بين جيوش نظامية، لأنّها صمّمت في البداية لمجابهة تهديدات دولتية المصدر قادمة بالأساس من الحدود الغربية بسبب التوتر البنيوي مع المغرب، ولم تستوعب كما ينبغي القطيعة الإستراتيجية في مجال التهديد مستبعدة أو على الأقلّ مقلّلة من شأن التهديدات غير الدولتية، لكنّها بدأت تستسيغها مؤخّرا، فمع انتشار الاضطرابات الأمنية في جوارها وتوسّع رقعتها وجدت نفسها في مواجهة تهديدات هجينة لم يسبق لها أن وضعت تصوّرات للتعامل معها. ومن ثمة فالاحتكاك الميداني معها هو الذي قادها إلى مراجعة تصوّراتها بشأنها، وإن كانت خبرتها في مكافحة الإرهاب المحلي في تسعينات القرن الماضي قد سمحت لقوّاتها بالتكيّف مع التدفّقات الأمنية القادمة من الجوار.

يدلّ على ذلك موقفها من الأزمة المالية، فإذا كان قرار فتح المجال الجوي للمقاتلات الفرنسية للتدخّل في مالي في ديسمبر 2012 والذي يعدّ سابقة في سياستها الأمنية يتناقض مع مبادئها وخطابها الرافض للتدخّل، فإنّه في الوقت نفسه يتوافق و مقتضيات أمنها القومي و مصلحتها الوطنية، لأنّ التدخّل الفرنسي يخلّصها أيضا من تهديد إرهابي على حدودها، وعليه تعدّ أزمة مالي نموذجا للتوتر الحادّ الناشئ بين مستلزمين: مبدئي أو أخلاقي من جهة، و مصلحي أو براغماتي من جهة أخرى.

ترتبيا على ما تقدّم فالتمسك بمبدأ عدم التدخّل في الشّؤون الداخلية للدّول بشكل مطلق في وقت انهارت فيه الدولة في ليبيا وكادت تغيب في مالي يحول دون قراءة واعية للأحداث والتطوّرات، في ظلّ استمرار تدفّقات المخاطر والتهديدات على حدودها و التي قد تجبر قوّاتها على خوض حرب استنزاف.

فحتّى لو وجد محاور دولتي كما هو الوضع في مالي فهو يفتقر للقدرة الكافية على السيطرة على أراضيه ناهيك عن مراقبة حدوده، و هنا تكمن المعضلة الجزائرية التي دفعتها إلى التشديد

¹ الطاهر بن حرف الله: " النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 بين التصرّور الإيديولوجي و الممارسة السياسية " دار هومة- الجزائر 2007، ص10 و ما بعدها.

على استبعاد أيّ تدخّل في شؤون جيرانها حتّى لو كانوا يتخبّطون في فوضى تجعل أقاليمهم معقلا للجماعات الإرهابية متعدّدة المصادر، وبتصرّفها هذا تبدو الجزائر بأنّها تتعامل مع هذه التهديدات وكأنّها دولتيّة المصدر والطّبيعة¹.

مع ذلك كلّه يبقى المبدأ المزدوج القاضي بعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول ورفض التدخّل الأجنبي بما في ذلك عدم نشر قوّات جزائرية خارج الحدود جوهر السياسة الأمنية للجزائر والموجّه الرّئيسي لسلوكها السّياسي، فعلى أساسه رفضت التدخّل في ليبيا و سوريا و اليمن و مالي، و على أساسه أيضا رفضت المشاركة في القوّة العربية المشتركة المؤجّل إنشاؤها محدّرة من عسكرة العلاقات العربية البينية، كما رفضت الانضمام إلى التحالف الإسلامي ضدّ الإرهاب (ائتلاف يضم 34 دولة بقيادة السّعودية)².

ورفضت عرضا قدّمه الرئيس المصري منتصف سنة 2020 للتنسيق الأمني في ليبيا، لتحذّر بدورها من تحويل ليبيا إلى صومال أخرى، رفض الجزائر هذا جاء كخطوة على طريق الوصول إلى حلّ سياسي كانت قدّمته الأخيرة سابقا للتوصّل إلى انتخاب مؤسسات جديدة و وضع دستور في ليبيا³.

لكنّ وجود الجزائر بين المطرقة والسندان دفعها إلى إعادة النظر في الأسس المعيارية التي وجّهت سياستها الخارجية وتركيباتها منذ الاستقلال، وفي مقدّمتها مبادئ: عدم التدخّل، احترام سيادة الدول، دعم الحركات التحرّرية، ولمرور السّياسة الأمنية الجزائرية بتقلّبات كثيرة بحكم السّياق الإقليمي المضطرب سياسيا و أمنيا وعسكريا، سمح التعديل الدستوري لعام 2020 مؤخرا بنشر القوّات العسكرية الجزائرية خارج حدودها تحت مظلة قوّات حفظ السّلام التابعة للأمم المتحدة أو قوّات المنظّمات الإقليمية، وأبرزها قوّات الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية، على أن يكون نشرها في كلّ الأحوال مرهونا بموافقة البرلمان بغرفتيه⁴.

وتعكس القرارات الأخيرة للجزائر نهجا جديدا لسياستها الخارجية المرتبطة بالجانب الأمني في بعده الشّامل والتي تحاول من خلالها فرض نفسها كقوّة إقليمية في المنطقة لها قرارات سياديّة قد تفتح لها مجالا لإعادة التّموّج وصنع الزّعامة، في إطار منافسة شريفة مع المغرب مغاربيا وإفريقيا، وتطلّعا إلى النّديّة مع فرنسا متوسّطيا.

من ذلك قرارها بحظر الطيران العسكري الفرنسي فوق الأجواء الجزائرية، والذي سيلحق ولا شكّ أضرارا بالغة بفرنسا التي لديها التزامات عسكرية كثيرة في إطار تواجدها في مالي، وكذلك استدعاء سفيرها بباريس الذي يعتبر بمثابة قطع للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كردّ فعل

¹ عقيدة الجزائر الأمنية: " ضغوطات البيئة الإقليمية و مقتضيات المصالح الأمنية " مقال منشور في مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 2018/05/02 على الموقع:

studies.aljazera.net/ar/reports/2018/05/1805021106159.html

² عقيدة الجزائر الأمنية: " ضغوطات البيئة الإقليمية و مقتضيات المصالح الأمنية " مرجع سابق.

³ مهيب الرفاعي: " عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب، مقال منشور بتاريخ 2020/12/23 في صحيفة العربي الجديد على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/opinion>

⁴ المادة 3/31 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 2020/12/30 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية، العدد 82، صادر بتاريخ 2020/12/30.

على تصريحات الرئيس الفرنسي المنتقدة للرئيس الجزائري وللجيش الشعبي الوطني و للنظام ككل، والتي تعتبر حسب الجزائر تدخلا غير مقبول في شؤونها الداخلية، بل مساسا بأمنها¹.

الموقف نفسه اتخذته الجزائر مع المغرب حيث قطعت معها علاقاتها الدبلوماسية في 24 أوت 2021 بعد سنوات من التوتر في قرار عزته إلى " قيام المغرب بأعمال عدائية ضدها"، وقبل ذلك اعتبرت الجزائر على لسان وزير الأول السابق عبد العزيز جراد أنّ تطبيع المغرب علاقاتها مع الكيان الصهيوني يعتبر استهدافا لاستقرار الجزائر².

أما قرارها بعدم تجديد خط أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر و إسبانيا عبر المغرب، فرغم أنّه يعتبر حسب محلّلين خسارة لكلّ الشركاء المعنّيين، بالتزامن مع ارتفاع أسعار الغاز العالمية و بداية فصل الشتاء في أوروبا، إلّا أنّه سيكبّد المغرب أضرارا بليغة على مستوى أداء النظام الكهربائي فيه، على اعتبار أنّ الغاز الجزائري كان يزود محطّتين للطاقة الحرارية شمال المغرب بقدرة 700 مليون متر مكعب في السنة³.

قرار آخر لا يقلّ تأثيرا عن القرارات السابقة من الناحية الاقتصادية بالخصوص، وهو إعادة فتح الحدود مع النيجر في يوليو 2021 لتسهيل عمليّات التصدير بين البلدين، حيث أوضح القرار الرئاسي أنّ البلدين توصّلا لاتفاق بشأن فتح الحدود أمام حركة البضائع بينهما، وتعزيز التعاون في كلّ الميادين على غرار الريّ والنّفط والتّبادل التجاري، وكانت الجزائر قبل ذلك فتحت طريقا تجاريا نحو نواكشوط بموريتانيا للغرض ذاته⁴.

هكذا تعيد الجزائر في سياق سياستها الأمنية الجديدة صياغة المبادئ التي باتت مثالية في عالم اليوم وأبرزها مبدأ حسن الجوار و مبدأ الدبلوماسية الإيجابية، ويمكن أن نقرأ من قراراتها هذه توجّها واضحا نحو بداية التخلّي عن الشّريك الأوروبي خاصّة فرنسا لأنّ كلفتها الاقتصادية والسياسية معه فاقت أرباحها، واستبداله بالشّريكين الروسي و الصيني الذين يضمنان توازنا في المصالح مع الجزائر، من جهة أخرى تشكّل هذه القرارات ورقة ضغط على الشّريك الأوروبي تسمح للجزائر بتبوء مكانة لائقة في فضاءها المتوسطي، وبهذا تتّجه سياسة الجزائر الأمنية إلى التركيز على الأمن بمفهومه المتكامل بما فيه الأمن الاقتصادي، بتطوير مكانتها في المتوسط، وتوطيد جذورها في العمق الإفريقي.

المبحث الثاني

¹ سامر وسام: " فرنسا و الجزائر.. تصعيد غير مسبوق و رهان على عدم تجاوز هذا الحدّ " مقال منشور بتاريخ 2021/10/03 على الموقع: <https://www.alhurra.com/algeria/2021/10/03/>

² الجزائر: التطبيع بين المغرب و إسرائيل يستهدف استقرار البلاد، مقال منشور بتاريخ 2020/12/12 على الموقع:

<https://www.dw.com/ar/a-55915323>

³ قطع الغاز: من سيدفع فاتورة العواقب الجيوسياسية للقرار الجزائري؟ مقال منشور بتاريخ 2021/11/03 على الموقع:

<https://www.dw.com/ar/a-59713243>

⁴ الجزائر: تبوّن يعلن إعادة فتح الحدود مع النيجر، مقال منشور بتاريخ 2021/07/13 على الموقع: <https://www.aa.com.tr/ar/2303556>

التحديات الأمنية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي وتداعياتها على الجزائر

تتحرّك الدبلوماسية الجزائرية في فضاءها الجيوسياسي وهي تدرك أنّها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6643 كلم، يرتبط بخمسة معضلات كبرى هي: صعوبة بناء الدولة في منطقتي المغرب العربي (ليبيا) والساحل الإفريقي (مالي)، ضعف الهوية في هتين المنطقتين، وتنامي الصراعات الإثنية، البنى الاقتصادية الهشة فيهما، تجدد النزاع المسلح بين المغرب والصحراء الغربية وامتداده للجزائر، ما يشكّل تهديدات صلبة ولينة يمكن تصديرها لها، فضلا عن انتشار لجميع أشكال الجريمة المنظمة ولأنواع جديدة من العنف البنيوي، بالإضافة إلى انتشار الأسلحة و الهجرة غير الشرعية¹. ولذلك سنعرض إلى جانب من هذه التحديات (مطلب أول) على أن نعرض في جانب آخر إلى تداعياتها على الجزائر (مطلب ثان).

المطلب الأول: التحديات الأمنية في منطقتي المغرب العربي و الساحل الإفريقي

من أبرز التهديدات الماسة بالجزائر في المنطقتين نذكر ما يلي:

الفرع الأول: الانكشاف الحدودي

تعتبر مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية بكلّ المقاييس، بسبب الاضطرابات المتنامية في دول الجوار المغاربي- الساحلي، وتأمين الحدود تبدو أنّها معادلة بسيطة، لأنّها تقتضي وجود طرفين مقتدرين، يتفقان على تأمين حدودهما المشتركة، أي وجود دولتين تسعى كلّ منهما إلى جعل حدودها آمنة ومستقرة. وهنا مكن المشكلة، ذلك أنّ انهيار الدولة في ليبيا، وجزئياً في مالي، وإصرار المغرب على ضمّ الصحراء الغربية جعل حدود الجزائر مع هذه الدول منكشفة تماماً، وصارت منطقة عدم استقرار بالنظر إلى تنامي التهديدات الدولية وغير الدولية. ففي السابق كانت العلاقات بين الدول السبب في المشكلات على الحدود، سواء تعلّق الأمر بخلافات حول ترسيمها، أو بتردي الأوضاع الأمنية جرّاء الصراعات المحلية، لكن اليوم التهديدات غير الدولية هي سبب الاضطرابات على الحدود، نتيجة ضعف الدولة أو غيابها، فضلا عن التهديدات الدولية التي مصدرها المغرب.

فالحدود مع ليبيا تعرف حالة من عدم الاستقرار، بالنظر إلى أزمات ليبيا السياسية، والصراعات المسلحة، إلى درجة أنّ أجزاء منها لا تتحكم فيها قوات حكومية، أو تابعة لها، وإنّما تسيطر عليها ميليشيات متناحرة، ترفض الاعتراف بالسلطة الليبية الجديدة. ومن ثمة لم يعد هناك طرفان لتأمين الحدود المشتركة، لأنّ الطرف الجزائري يجد نفسه أمام أطراف متعدّدة، وبما أنّ الجزائر ترفض التنسيق والتعاون الأمنيين مع المجموعات الليبية المسلحة التي تتحكّم في حدود ليبيا، فإنّها مجبرة على بذل مزيد من الجهد لتأمين حدودها. هكذا جعل انهيار الدولة الليبية من الجزائر القوّة الوحيدة القادرة على تأمين الحدود المشتركة بين البلدين خدمة لمصلحتها ولمصلحة ليبيا، ومن ثمّ فإنّ سيطرة الميليشيات على جزء من الحدود على الجانب الليبي يجهض التعاون والتنسيق الأمنيين بين البلدين، فبسبب التفاعلات والتداعيات العسكرية للصراع على السلطة في ليبيا، فإنّ أجزاء من

¹ حمزة براح: " الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي " مجلّة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، العدد 06- جوان 2017، ص263.

الحدود أصبحت خاضعة لميليشيات، وهذا ما يعقد الأمور، لأنّ تردّي الوضع الأمني قد يجبر الجزائر على الدخول في مواجهة مع ميليشيات لتأمين حدودها¹.

أما الحدود مع مالي فتعرف تقريبا الإشكالية نفسها، ولكنّ الوضع مختلف بعض الشيء، فالدولة المالية عاجزة هي الأخرى، إذ أصبح شمال البلاد ملاذاً ومعقلاً للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، بيد أنّ الوضع مغاير لما هو عليه في ليبيا، فالأطراف الفاعلة في شمال مالي والمتمثلة في الحركات الأزوادية لا تكنّ عداء للجزائر حتى وإن كانت لا تشاطرها كلّها نظرتها إلى الأزمة المالية، وتصوّرها لتسويتها، بمعنى أنّ هذه الحركات ليست مصدر تهديد لأمن الجزائر، على عكس الميليشيات الليبية المعروفة بعدائها للجزائر. نقطة الاختلاف الأخرى تتمثل في التدخل العسكري الفرنسي في مالي، الذي ضغط بشكل كبير على الجماعات الإرهابية التي تنشط في شمالها حتى وإن لم يدمرها، فإنّه حدّد من قدرتها على إلحاق الضرر بدول المنطقة، ولو مؤقتاً، وعليه لا تقتصر الجزائر في الحالة المالية إلى شريك، لأنّ الدولة المالية على الرّغم من عجزها تبقى شريكاً على طول الحدود، وربّما هنا نقطة الاختلاف الأساسية مقارنة مع ليبيا.

على الرّغم من اختلاف الوضع من حدود إلى أخرى، فإنّها تشترك كلّها في نقطة أساسية هي قلة-إن لم نقل- غياب الإمكانيات المالية والبشرية لدى كلّ من ليبيا ومالي، بينما هذه الإمكانيات متوفرة لدى الجزائر، ممّا يجعلها تتحمّل وحدها جزءاً ضخماً من المجهود الأمني لتأمين الحدود مع جيرانها، بالطبع الكلفة مرتفعة للجزائر، لكنّ هذا من مسؤوليتها الإقليمية ليس فقط لخدمة أمنها القومي، وإنّما لمساعدة جيرانها لتجاوز هذه المحن، خصوصاً وأنّه يستحيل الفصل في عالم اليوم بين الأمن القومي لكلّ دولة من الدول المجاورة².

هذا زيادة على تواصل تداعيات أزمة القرقرات في الصّحراء الغربية بعد إعلان جبهة البوليساريو إنهاء العمل باتفاق وقف إطلاق النّار مع المغرب و تجدد المواجهات المسلّحة بينهما منذ 2020/11/13 عقب الهجوم العسكري للقوّات المغربية على مدنيين صحراويين بمنطقة القرقرات، حيث أكد دبلوماسي صحراوي أنّ مدنيين صحراويين كانوا يتظاهرون سلمياً أمام الثغرة غير الشرعية بهذه المنطقة، عندما قامت القوّات المغربية بالاعتداء عليهم وفتح ثلاث ثغرات جديدة من أجل توسيع الجدار العازل أكثر إلى غاية حدود الصّحراء الغربية مع موريتانيا، في انتهاك صارخ لاتفاق وقف إطلاق النّار الموقع بين الجانبين سنة 1991 تحت إشراف الأمم المتّحدة³.

واشتعال الجبهة الغربية للجزائر لم تنحصر في النزاع المسلح بين المغرب والصحراء الغربية، بل طالت نيرانها الجزائر في خطوة غير مسبوقة من المغرب، وذلك باغتيال ثلاثة جزائريين بسلاح متطور أثناء رحلة تجارية بشاحناتهم من ورقلة إلى نواكشوط بموريتانيا وفقاً

¹ ناصر بوعلام، مرجع سابق، ص ص 197-201.

² عبد النور بن عنتر: " الجزائر و معضلة تأمين الحدود " مقال منشور بتاريخ 2014/08/16 في صحيفة العربي الجديد على الموقع: alaraby.co.ok/

³ بعد انهيار وقف إطلاق النار: أزمة الكركرات.. آخر التطورات، مقال منشور في الشروق لاين بتاريخ 2020/11/28 على الموقع: <https://www.echoroukonline.com/>

لبيان رئاسة الجمهورية مطلع نوفمبر من هذا العام، وبهذا تصبح الجزائر وجها لوجه مع المغرب في حرب لم تتضح معالمها بعد، بعد أن أصبحت حدودها مهددة بنيران جارتها المغرب¹.

الفرع الثاني: الإرهاب

تعدّ منطقتا المغرب العربي و السّاحل الإفريقي من أبرز المناطق التي تشهد حركية متنامية للإرهاب العابر للأوطان الذي انتشر عالميا بوتيرة غير مسبوقة، حيث أصبح تنظيما عالميا متعدد الأفرع والشبكات مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) التي تعتبر فرعا إقليميا من التنظيم العالمي للقاعدة منذ 2007، الجماعتان الإسلاميتان الليبية و التونسية للقتال، و كلّ من أنصار الدّين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO)، و بوكو حرام في نيجيريا، ممّا أدّى إلى تنامي التواجد العسكري الأجنبي بطرق مباشرة و غير مباشرة أمام هشاشة الدّول و عجزها عن مواجهة هذه الموجات الإرهابية، حيث تعتمد هذه الجماعات على آليات عمل متعدّدة، كاستهدافها المواقع الحيوية لدول المنطقة، و اعتمادها على أسلوب الرّهائن و المواجهة المسلّحة المباشرة مع الحكومات على غرار ما وقع في موريتانيا ومالي و غيرها².

الفرع الثالث: الجريمة المنظمة

باتت هذه الجريمة تشكّل إحدى أولويات المواجهة بالنسبة للمجتمع الدولي باعتبارها تعرقل الجهود التي تبذلها الدول في مجال التنمية، كما أنّها تضعف النسيج الاقتصادي الوطني، فضلا عن تهديدها للأمن والاستقرار الوطني، الإقليمي، و الدولي، و من بين خصائصها الجوهرية عدم اقتصرها على إقليم دولة واحدة بل تجاوزها إلى أقاليم عدّة دول، كما تقوم عصابات الجريمة المنظّمة على عدّة تقاليد منها: البناء الهرمي لتشكيل العصابات، الولاء و الطّاعة للرؤساء، تقسيم مناطق النفوذ³.

الفرع الرابع: تجارة المخدرات

يشكّل الانفلات الأمني الذي تشهده منطقتا المغرب العربي و السّاحل الإفريقي أحد العوامل المساهمة في تنامي الظاهرة بكلّ أبعادها و أشكالها، إذ تعرف تجارة المخدرات رواجاً كبيراً، خاصّة بعد تحوّل المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصّلبة مثل الهيروين، الكوكايين... من أمريكا اللاتينية لأوربا عبر إفريقيا الغربية، ثمّ السّاحل الإفريقي و منه إلى المغرب العربي⁴. وتشكّل الجريمة المنظّمة والاتجار بالمخدرات تهديدا جديدا للأمن الجزائري يمسّ بتأثيراته السّلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن (الدولة، المجتمع، الأفراد) والذي يتطلّب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدّي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصّحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل

¹ الجزائر تتهم المغرب بقتل ثلاثة من مواطنيها في الصّحراء الغربيّة و تتوعّد بالردّ، مقال منشور بتاريخ 2021/11/03 على الموقع: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59155528>

² ولفراملاخر: " الجريمة المنظمة و الصّراع في منطقة السّاحل " مؤسسة كارنغي للسلام، الشرق الأوسط- بيروت 2012، ص ص62، 63.

³ ولفراملاخر، مرجع سابق، ص70.

⁴ حمزة حسام: " الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري " مرجع سابق، ص95.

العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون)، و ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها، وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية، في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع الجزائري، إذ تشير أرقام كمّيات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كلّ سنة والمقدّرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة إلى خطورة التهديد الآتي من هذه السموم وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن المجتمعي في الجزائر.

وهناك تداخل بين الإرهاب الدولي و الجريمة المنظّمة و تجارة المخدرات، حيث تعتمد الجماعات الإرهابية في منطقتي المغرب العربي و الساحل الإفريقي في أنشطتها و عملياتها الميدانية على تحالفات مع فواعل أخرى غير دولية أبرزها شبكات الجريمة المنظّمة، و من صور أو مظاهر هذا الاعتماد: التعاون و الحماية المتبادلة، التأمين و الدّعم المتبادل، فالجريمة المنظّمة تعدّ مصدر تمويل و تموين للجماعات الإرهابية، فيما توفر الأخيرة الحراسة للأولى و تؤمّن لها طرق و مسالك التهريب¹.

المطلب الثاني: تداعيات التهديدات المذكورة على الجزائر

لقد أفرزت التهديدات المذكورة تداعيات ثقيلة على الأمن القومي الجزائري في مجموعه، بما فيه جوانبه الاجتماعية و الاقتصادية وغيرها، و من أهمّ تلك التداعيات:

الفرع الأول: التداعيات الأمنية

تمثلت في هجمات إرهابية مباشرة، تزامنت مع تدهور الأوضاع في كلّ من ليبيا ومالي لتأخذ منحى تصاعديا، بدأت أولى إرهاباته باختطاف والي تيزي وزو في جانفي 2012، ثمّ في مارس من ذات السنة تمّ الهجوم على مركز الدّرك الوطني بمدينة تمنراست، ليتبعها اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في قاو (GAO) بمالي يوم 06 أفريل 2012، و في 30 جوان من السنة نفسها تمّ تفجير سيارة مفخّخة بمقرّ القيادة الجهوية للدّرك الوطني بورقلة، لتبلغ هذه الهجمات أشدها بالاعتداء الإرهابي على قاعدة الحياة بعين أمناس (تقنتورين) في 17 جانفي 2013 مباشرة بعد التدخّل الفرنسي في شمال مالي يوم 11 جانفي من نفس السنة، و صنّف هذا الهجوم بأنّه الأخطر لاستهدافه عصب الاقتصاد الجزائري الذي يحتلّ 98 بالمائة من المداخل الوطنية، بغرض إضعاف مقدّرات الدولة اقتصاديا وخلق حالة من اللا أمن لدى المستثمرين الأجانب لدفعهم إلى مغادرة الجزائر، كما أنّه بمثابة إعلان على أنّ الإقليم الجزائري بات جزء من مسرح عمليات الجماعات الإرهابية. وفوق كلّ هذا يحمل الهجوم إشارات ورسائل للضّغط على الجزائر للتراجع عن بعض مواقفها و قراراتها، وقد كشفت هذه الهجمات عن ثغرات وفجوات أمنية للجزائر في

¹ حمزة حسام: " الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصرّ و آليات المواجهة " مجلة سياسات عربية، العدد 21، تموز/ يوليو 2016، ص ص 79، 80

تعاطيها مع مخرجات جوارها الإقليمي، ما يقتضي منها إعادة صياغة سياستها الأمنية وفق تلك التطورات¹.

الفرع الثاني: التداعيات الاجتماعية

تشكّل كلّ من تجارة السّلاح و المخدّرات تهديدا للمجتمع في أخلاقه و توازنه و تماسكه، فضلا عن أمنه، فقد فتح الانفلات الأمني في كلّ من ليبيا و مالي الباب على مصراعيه لرواج تجارة الأسلحة و المخدّرات، حيث تشير الأرقام إلى تسريب حوالي 20 مليون قطعة سلاح صغيرة من ليبيا إلى السّاحل الإفريقي و 3000 قاذفة أرض جوّ، وحسب مصادر بريطانية تعدّ ليبيا أكبر سوق أسلحة سوداء في العالم، إذ تمّ العثور على أسلحة مضادّة للطيران من قبل وحدات الأمن الجزائري مزروعة تحت الرّمال بعين أمناس مشكّلة بذلك خطرا حقيقيا على الطّيران المدني و العسكري في الجنوب الجزائري.تزامن هذا الانتشار الرّهيب للأسلحة مع ظهور عدّة جماعات مسلّحة تسعى كلّ منها للاستفادة من الوضع الأمني المتردّي لدول السّاحل و في طليعتها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي².

كما تشكّل ليبيا ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة، وغير بعيد عنها تشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف إلى أنّ هناك حوالي 100 ألف مليون سلاح خفيف في القارّة الإفريقية، كما أنّ 80 بالمائة من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصّراعات المندلعة في إفريقيا والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي و النيجر³.

هذا بالإضافة إلى إنتاج و تجارة المخدّرات و تصديرها إلى الجزائر، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى ما نسبته 30 إلى 40 بالمائة من المخدّرات الصّلبة تمرّ عبر هذه المنطقة (المغرب العربي والسّاحل الإفريقي)، كما حجزت السّلطات الجزائرية ما يزيد عن 181 طن من المخدّرات خلال سنة 2014، بعدما حجزت أكثر من 200 طن في 2013، وارتفعت كمّية الهروين المحجوزة في بداية 2016 إلى 166.25 طن، والمهلوسات إلى 314.984 طن في نفس السّنة، وهو ما يؤثر سلبا على البنيان المجتمعي و الأمن الاجتماعي، خاصّة في أوساط فئة الشباب⁴.

الفرع الثالث: التداعيات الاقتصادية

تتمثل- تأسيسا على كلّ ما ذكر- في النفقات المالية الضّخمة الموجهة للتجهيزات الماديّة و البشرية للقوّات العسكرية، و التي يتمّ اقتطاعها من خزينة الدولة للتصدّي إلى مختلف التهديدات الأمنية المنتشرة على حدود الجزائر، و تأتي كلّها على حساب التنمية فيها و التي مازالت تعاني

¹ زكريا بودن: " آثار التهديدات الأمنية في شمالي مالي على الأمن الوطني الجزائري و استراتيجيات مواجهتها: 2010-2014 " مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة 2015، ص 105، 106.

² محمد طالب أبصير: " المشكلة الأمنية في منطقة السّاحل الإفريقي " مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية- جامعة الجزائر 2010، ص 11.

³ حمزة براج: " الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في منطقة السّاحل الإفريقي " مرجع سابق، ص 262.

⁴ بوطالب إبراهيمي: " مقارنة اقتصادية للتهريب في الجزائر " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2011، ص 152.

التبعية لقطاع المحروقات بشكل فادح في ظلّ التهاوي المستمرّ لأسعار النفط منذ جوان 2014 إلى اليوم، الأمر الذي يحدّ من قدرات الجزائر على الصّمود أمام حالة اللا أمن التي تحيط بها. فمع نهاية 2011 كانت الجزائر قد جتّدت 25000 جنديًا في نشاط مشترك لمكافحة الإرهاب في المنطقة، و في غضون سنة واحدة ارتفعت ميزانيتها للدّفاع بحوالي 10% لتبلغ 13.10 مليار دولار سنة 2014، وحتّى في حال استبعاد فرضية خفض الإنفاق العسكري تدريجيًا و مع تراجع مداخيل مبيعات النفط، فإنّ ذلك لن يخفف من وطأة العبء على اقتصادها و قطاعاته الحسّاسة التي لها تأثير مباشر في الحياة اليومية للمواطن والتنمية التي يتطلّع إليها¹. فضلًا عن أمواج اللاجئين المتدفقة نحوها والتي تنخر هي الأخرى التنمية و تمزق النسيج الاقتصادي، وتهدّد استمرارية الدولة من خلال كلفتها إزاءهم إيواء و تشغيلًا و تعليمًا و تكفلاً متعدّد الأوجه².

إذ تنامت ظاهرة الهجرة غير الشرّعية بالمنطقة بشكل كبير بداية من سنة 2010، حيث تراوح عدد المهاجرين غير الشرّعيين في 2017 الذين يعبرون بلدانهم بحثًا عن الحلم الأوربي بين 65 ألف إلى 200 ألف مهاجر في السّنة³. هذا زيادة على ظاهرة التهريب عبر الحدود نحو تونس وليبيا لمادّة الوقود و موادّ أخرى واسعة الاستهلاك.

المبحث الثالث

أمن الحدود في إطاره الاستراتيجي العملياتي والعسكري في السياسة الأمنيّة للجزائر

غدّى تحوّل نمط التهديدات من تهديد دولتي إلى تهديد مجموعات و عصابات منتشرة على حدود الجزائر رغبتها في تغيير تصوّرات التعامل مع هذه التهديدات المزدوجة، لاسيما بعد تصاعد أعمال العنف وخطر المجموعات المسلّحة في ليبيا ومالي، وعداء المغرب للجزائر الذي بدأ يترجم بأفعال جريئة وخطيرة على الأرض. فعلى عكس السياسة العسكرية والاستخباراتية الهجينة للدول العربية ذات القدرات الأمنية المحدودة والقائمة على دمج القدرات الأمنية والعسكرية المحليّة مع تحالفات خارجية، تتبنّى الجزائر سياسة أمنية مبدؤها الاعتماد الدّاتي نظرا لتمتّعها بقوة عسكرية لا يستهان بها في شمال إفريقيا حسب معهد استوكهولم الذي نشر تقريرًا عام 2019 خلص فيه إلى أنّ الجزائر حققت عامي 2018، 2019 أكبر إنفاق عسكري في إفريقيا⁴. ويمكن رصد سياسة الجزائر لأمنه حدودها و الحدّ من التهديدات حولها من خلال أبعادها الرّئيسة وهي:

المطلب الأوّل: البعد الإقليمي أو الجهوي

¹ حمزة حسام: " الجزائر و التّهديدات الأمنيّة في السّاحل: التّصوّر و آليات المواجهة " مرجع سابق، ص88.
² عمر فرحاتي: " أثر التهديدات الأمنية الجديدة في السّاحل على الأمن في المغرب العربي " مداخله ضمن المؤتمر المغاربي الأوّل حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة (الرهانات، التحديات) المنظم بكلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة يومي 27، 28 فيفري 2013، ص18. (غير منشورة)
³ علي بوشربة، بوعلام بولعراس: " الجزائر في مواجهة الإرهاب و الجريمة المنظمة: إستراتيجية فعّالة " مجلة الجيش، العدد 618 - جانفي 2015، ص39.

⁴ مهيب الرفاعي: " عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب " مرجع سابق.

سياسة الجزائر الأمنية تعكس مقاربة جهوية أو إقليمية تتأسس على امتداد إقليمي وتقسّم مسؤولية مواجهة التهديد وبناء الأمن على مجموع الدول المنتمة إليه، و التي تعرّفها الجزائر بدول الميدان (مالي، موريتانيا، النيجر، ليبيا)، ذلك أنّه وفق مقاربة جيوسياسية فكلّ اضطراب يحدث في هذه المنطقة يصبح محلّ انشغال بالنسبة لجميع الدول المنتمة إليه، و يفرض تنسيقا وتعاوناً لمواجهته بفعالية، وأنّ كلّ حلّ أمني لا يتأسس على هذه القاعدة لا تضمن نجاعته، لذا ترى الجزائر أنّ الطبيعة العلائقية التي تميّز أمن الدول الساحلية تضع كلّ دولة منها أمام العجز عن تصميم أمنها الوطني انفراديا و باستقلال عن جيرانها، وتفرض عليها تبعا لذلك تبني مقاربة شاملة تنظر إلى البيئة الأمنية في إقليم الساحل كبنية مندمجة ومتراصة، و تعتمد هذه المقاربة على عاملين أساسيين: المجاورة الجغرافية المباشرة، الاعتماد الأمني المتبادل، و كلّ منهما له علاقة وطيدة بالآخر¹.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي

في سياق البعد الإقليمي تقوم الجزائر بمساعدة دول المنطقة لتضطلع بمهمّات الأمن الوطني الإقليمي كبديل للتدخل الأجنبي، لكن من الصّعب تحقيق ذلك لعجز هذه الدول (ضعف، انهيار...) إذ لا يمكن لدول عاجزة محلياً أن تتجح إقليماً. من منظور الجزائر لا يعني تكفل المنطقة بالأمن الإقليمي رفضاً مطلقاً لدور القوى الخارجية، فهي تحدّد دور أمريكا و الاتحاد الأوروبي في مهامّ معيّنة (تكوين استخبارات، مساعدات اقتصادية)².

وفي هذا الصّدّد قدّمت الجزائر مساعدات مالية لتونس قدرّت بـ 100 مليون دولار في شكل قروض امتيازية، ولدول الساحل الإفريقي في إطار إنشاء صندوق لفائدة مشاريع تنموية لبعث بنى تحتية في مدن (قاو) و(كيدال) و(تمبكتو) بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي كإنشاء مراكز التكوين المهني والتعليم، و مراكز للطبّ والصّحة وحفر آبار الشّرب، بالإضافة إلى مسح 902 مليون دولار من ديون 14 دولة إفريقية أغلبها من دول الساحل الإفريقي³.

المطلب الثالث: البعد التنموي الشامل:

في المسعى ذاته تعتمد المقاربة الجزائرية من أجل المغرب العربي والساحل الإفريقي على أربعة محاور أساسية هي: 1/ ترقية التنمية والحكم الرشيد، حلّ المشكلات الداخلية بالتركيز على تلك السوسيو اقتصادية من خلال تحسين ظروف معيشة السّكان في الساحل، ومنحهم فرصا اقتصادية تضمن تحجيم التيارات المتطرّفة والإجرام، وتعزيز الكيانات المؤسّساتية وبلورة الحوار الوطني لامتناس التوترات الاجتماعية والسياسية و الإثنية. 2/ ترقية التعاون الإقليمي من خلال دمج دول المنطقة في حوار إقليمي يتيح لها إدارة التهديدات والتحدّيات التي تواجهها. 3/ تقوية القدرات الأمنية الوطنية وتعزيز دولة القانون، حيث اتضح أنّ سبب عدم الاستقرار في المنطقة

¹ حمزة حسام: " الجزائر و التهديدات الأمنية في الساحل: التصور و آليات المواجهة " مرجع سابق، ص 83.

² عبد النور بن عنتر: " الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية " مجلة السياسة الدولية، العدد 210، أكتوبر/تشرين الأول 2017، ص 101.

³ إلياس زوين: " الجزائر و صياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي بين المكانة الجيوسياسية و ضرورات الدور الإستراتيجي " مجلة دراسات الدّفاع و الاستقبالية إستراتيجيا، الجزائر، العدد 02، السداسي الثاني- 2014، ص 138.

مردّه غياب التنمية وهشاشة الأجهزة الحكومية. 4/ تحسين الوضع الاقتصادي ومنع التطرّف والراديكالية، حيث يعيش الشريط الساحلي على وقع المشكلات السييسيوإقتصادية التي عززت التهميش و تردّي الانسجام والتوازن المجتمعي، ومن شأن العمل على هذا المحور محاربة الفقر وعوامل العنف والتطرّف، وفي هذا الإطار وبدفع من الجزائر خصّص الاتحاد الإفريقي غلafa ماليا يقدر بحوالي 650 مليون أورو، منها 450 خصّصت للدول الثلاث (مالي، النيجر، موريتانيا)، إضافة إلى 150 مليون أورو مقدّمة من الصندوق الأوربي للتنمية¹.

المطلب الرابع: البعد العسكري

عسكريا تتمثل المقاربة الجزائرية لسياستها الأمنية في تسخيرها عدّة وحدات أمنية وتخويلها مهامّا محدّدة، وجعلها تعمل على طول الحدود البرية لضمان حراسة دائمة بفضل وجود وحدات داخلية وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كلّ محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين و الهجرة غير الشرّعية، وحراس الحدود مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الحدود و الموانئ و حمايتها من كلّ محاولات التهريب.

كذلك مصلحة شرطة الحدود ومهمّتها مراقبة الحدود من خلال الإجراءات الإدارية والقانونية المنظّمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات، ومن مهامّها: مكافحة الهجرة غير الشرّعية والمخدرات والتهريب وضمان أمن المطارات والموانئ والسكك الحديدية ومراكز المراقبة.

وأیضا الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرّعية الذي أنشأته المديرية العامة للأمن الوطني وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري، ومن مهامّه:

1/ مكافحة خلايا وشبكات الدّعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية (وضعية غير قانونية)،

2/ مكافحة خلايا وشبكات الدّعم للتنقل غير الشرّعي للأجانب داخل التراب الوطني،

3/ مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالإقامة غير الشرّعية،

4/ مكافحة التوظيف والعمل غير الشرّعي للأجانب،

5/ وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرّعية².

6/ التنسيق الأمني المحلي، أي بين الدّول المعنية فقط دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به مثلا حين أنشأت مركز قيادة إقليمي في تمراست بهدف تنسيق تحركات جيشها مع تلك التي تقوم بها جيوش كلّ من موريتانيا ومالي والنيجر، كما شهدت هذه المنطقة من الصّحراء الجزائرية اجتماعات في نهاية سبتمبر/ أيلول من سنة 2011 لمجلس رؤساء أركان الجزائر ومالي وموريتانيا والنّيجر بهدف وضع إستراتيجية موحّدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بحسب بيان وزارة الدّفاع الجزائرية.

¹ حمزة براج: " الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي " مرجع سابق، ص262.

² نور الدين دخان، عبدون الحامدي: " مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصّیغ التعاونية الإقليمية " مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14- سنة 2016، ص177.

من جهة أخرى اتّجهت المقاربة الجزائرية لسياستها الأمنية إلى تأمين الحدود الجزائرية بأزيد من 147 ألف جندي والتركيز على الجنوب الجزائري لأنّه أنّه يمثل البطن الرّخو للأمن القومي الجزائري لاتساع المساحة، ومن جانب آخر فإنّ الجزائر بهذا لا تؤمّن فقط حدودها بل حدود الدّول المجاورة لها¹.

كما اتجهت المقاربة ذاتها إلى: 1/ تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربيين، وتنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر، وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة، مع التعهد بحفر آبار أخرى للسكان المحليين؛ بهدف حصر تحركات الإرهابيين، 2/ تكثيف الرقابة على منطقة الصّحراء ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء، وهي منطقة تمتدّ من جبال "أدغاغافو غارس" شمال مالي وجبال "أكادس إير" شمال النيجر، مروراً بوادي زوراك الذي يصل إلى جنوب الجزائر.

ومن الناحية التقنية الإجرائية، فقد اتّخذت الهيئات الأمنية - ومنها وزارة الدفاع- احتياطاتها لمكافحة الجريمة المنظمة عن طريق الشّروع في تسييج الحدود الجنوبية على وجه التحديد بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى والذكاء التقني، وضبط الحدود التونسية الجزائرية بأكثر من 80 نقطة مراقبة، كما تمّ نشر 60000 جندي على حدودها المشتركة مع دول السّاحل الإفريقي في مايو/أيار 2013².

ولتجفيف منابع الجريمة خصوصاً من الخاصرة الجنوبية التي تمتدّ لمسافة تتجاوز الـ 3000 كلم، فقد حدّدت وزارة الداخلية قائمة بـ 50 مادة وسلعة يحظر نقلها إلى ليبيا، لمنع وصولها إلى الجماعات السّلفية الجهادية التي تزايد نفوذها في عدّة مناطق فيها والتي أعلنت ولاءها لتنظيم ما يسمّى بالدولة الإسلامية "داعش" حتّى لا تستغلّ في أعمال عدائية. ويأتي هذا الإجراء الخاصّ بمنع نقل مجموعة من السّلع إلى ليبيا في إطار الاتفاق بشأنه بين دولتي جوار ليبيا وهما تونس والجزائر، وفي مقدّمة تلك السلع قطع الغيار أيّاً كان نوعها، والآلات الإلكترونية، وأجهزة الاتصال، وقائمة من الأدوية أهمّها تلك الخاصّة بالعمليات الجراحية وكلّ المستحضرات الكيميائية التي تدخل في أيّة صناعة، والوقود بمختلف أنواعه³.

خاتمة:

إنّ السّياسة الأمنية للجزائر القائمة على الرّفص المطلق لأيّة عملية خارج حدودها وإن نجحت نسبياً في تأمين الحدود الجزائرية إلا أنّها جعلت منها دوماً طرفاً معاييناً لا فاعلاً في مواجهة التهديدات المشتركة، ويبدو أنّ جماعات الإجرام والتهديد تفتّنت لهذا، فصارت تلجأ إلى أقاليم الدّول المجاورة للجزائر في حال حدوث مطاردات و ملاحقات لها داخل الإقليم الجزائري⁴. كما

¹ حمزة برباج: " الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في منطقة السّاحل الإفريقي" مرجع سابق، ص 270 ، 271.

² ناصر بوعلام، مرجع سابق، ص 202.

³ قوي بوحنّة: " الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة السّاحل الإفريقي " مقال منشور بتاريخ

2014/12/14 على الموقع: <https://studies.aljazeera.net/en/node/3778>

⁴ حمزة حسام: " الجزائر والتهديدات الأمنية في السّاحل: التصور وآليات المواجهة " مرجع سابق، ص 76.

أنّ المغرب و بسبب هذه السّياسة بلغت بها الجراة لأن باتت توجّه ضربات مركّزة للجزائر قريبا من حدودها و ضدّ مواطنيها. وعليه نزاوج بين النتائج والمقترحات الآتية:

1/ لا مكانة للأمن في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي دون وجود مقاربة جماعية إقليمية لحماية الحدود الملغمة بين دول الجوار، ويكون هذا التعاون في المجال الشرطي والمجال العسكري العمليّاتي، إذ لا يوجد ما يؤكّد استحالة استنساخ نموذج تنظيم "داعش" في صيغته الدّموية، ما دامت بعض دول الساحل تعاني من الهشاشة والفقر وانعدام التنمية والتوازن الجغرافي ومشاكل الهوية.

2/ يستحيل على دولة بمفردها أن تؤسّس لسياسة أمنية دون شراكة حقيقية في مجال التنمية الاقتصادية، ودون عملية إعادة بناء جيوش المنطقة وفق ثوابت عسكرية راسخة، وتبقى الجزائر في كلّ ما سبق معادلة مهمّة في "مصفوفة بناء السّلام وتعزيز الاستقرار"، وبثّ الرّوح في بعض التجمّعات الإقليمية، سواء في الساحل أو في المغرب العربي، شريطة توقّر الغطاء السّياسي المتين الذي ينحو بالجهود الإقليمية والدولية في هذا الاتجاه¹.

3/ إنّ الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني ورغم التعديل الدّستوري 2020 تربط أيّ تحرك بالمعايير القانونية الدبلوماسية التالية:

أ/ تفضّل الجزائر في سياستها الأمنية دبلوماسية الفعل (Action Diplomacy) على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرّك دائما وفق هذا الإطار العامّ في حالات الاستقرار، أو حتّى في حالات التآزم في العلاقات مع الجوار، وهذا تماما ما يحدث مع المغرب الآن.

ب/ ترى الجزائر أنّ في تعاطيها السّياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة (Cost) اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضمانا لاستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنّب أنواع التمزّق ودعوات الانفصال، وحافظت على كيائها الموحد، بل إنّها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصديّ لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظّمة، ذلك تماما ما فعلته مع فرنسا بهدف الحدّ من نفوذها في المنطقة.

ج/ ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أنّ التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحلّ الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية، بعيدا عن أيّ تدخل أجنبي لا يحمل نوايا حسنة.

4/ تتّجه السّياسة الأمنيّة الجديدة للجزائر إلى تحقيق الأمن بمفهومه الشّامل بما فيه الأمن الاقتصادي من خلال انتقاء حلفائها السّياسيين وشركائها الاقتصاديين، بالتركيز على كلّ من روسيا والصّين من جهة، وإفريقيا من جهة أخرى.

5/ تركّز السّياسة الأمنيّة للجزائر على تهديد دولتي لم يكن في الحسابان- على الأقلّ بهذه السّرعة والجراة- وهو المغرب وإن لم تتّضح معالم وآليات المواجهة معها، فإنّ العداء التاريخي الذي تكّنه للجزائر ومشروعها التوسّعي كفيل بضبط أطر هذه السّياسة من الجزائر تجاهها.

¹ قوي بوحنة: " الجزائر والهواجس الأمنيّة الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي " مرجع سابق.

أخيرا يرى كثير من المختصين في الشأن الأمني الجزائري ونرى معهم أنّ الدبلوماسية الجزائرية ككلّ في حاجة إلى إعادة صياغة سياسية وأمنية، وهذه الصياغة يجب أن تنصبّ على المحاور الآتية:

1/ مراجعة مدى نجاعة السياسة الأمنية الجزائرية وقدرتها على الاستجابة لمكانة الدولة الجزائرية ووزنها الجيوسياسي، ودبلوماسيتها النشطة تاريخيا خصوصا في مرحلة الإشعاع الدبلوماسي (مرحلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي)، وذلك بالموازنة بين المبادئ أو الثوابت التاريخية لها، ومقتضيات أمنها الوطني ومصالحها الإستراتيجية.

2/ إعادة بناء خارطة الأمن الجزائري وفق نظرة إستشرافية بما يقوّي الجيش الجزائري ويضمن له احترافية أكبر في ظلّ الإصلاحات الشاملة التي تخوضها الجزائر بعد الحراك المبارك، وبما يكفل إنعاش المنظومة الدفاعية الوطنية وفق آلية تضمن سلامة الحدود الجزائرية من التهديدات الصلبة والناعمة، و ذلك بالاطلاع على أحدث تقنيات وأساليب مواجهة كلّ أشكال الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، والأخذ بها وتفعيلها وتطويرها وفق خصوصية التهديد الأمني.

3/ من الأهمية بمكان بعث الروح في الاتحاد الإفريقي الذي لا يزال غائبا أو مغيبا في بعض المحطات المهمة في مجالات الاستقرار، مثل ما لوحظ في حالة الاقتتال على الهوية في إفريقيا الوسطى ونيجيريا، وحالات الانقلاب في بوركينا فاسو وساحل العاج، وذلك بعودة الجزائر بقوة إلى الحظيرة الإفريقية وتبوؤ دورها القيادي فيها، بما يعادل وزنها في القارة كفاعل أساسي و مهمّ في توجيه الأحداث و صنع المواقف.

4/ دراسة القرارات المتخذة في إطار السياسة الأمنية للجزائر بروية، مع الأخذ في الحسبان عواقبها وتداعياتها على الجزائر على جميع الأصعدة، وليس على الصعيد الأمني فقط (عدم تجديد اتفاقية أنبوب الغاز الذي يمرّ بالأراضي المغربية).

قائمة المصادر و المراجع

أولا- الكتب:

- 1/ عبد القادر محمد فهمي: " المدخل إلى الدراسة الإستراتيجية " دار مجدلاوي، عمّان- الأردن 2006.
- 2/ الطاهر بن حرف الله: " النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 بين التصرّ الإيديولوجي و الممارسة السياسية " دار هومة- الجزائر 2007.
- 3/ ماغلينبيورت، إليزابيث مكنر: " القطاع العسكري في محيط متغيّر " ترجمة فادي حمّودي، حوليّة التسلّح و نزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت 2003.
- 4/ محمد قاسم القريوني: " رسم و تنفيذ و تقييم و تحليل السياسة العامة " ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمّان- الأردن 2006.
- 5/ ميلاد مفتاح الحراثي: " تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمن و تحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط " ط1، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية- العراق 2013.
- 6/ ولفراملاخر: " الجريمة المنظمة و الصّراع في منطقة الساحل " مؤسسة كارنغي للسلام، الشرق الأوسط- بيروت 2012.
- 7/ الهادي قطش: " أطلس الجزائر و العالم " ط1، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر 2009.

ثانيا- المقالات العلمية:

- 1/ إلياس زوين: " الجزائر و صياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي بين المكانة الجيوسياسية و ضرورات الدور الإستراتيجي " مجلة دراسات الدفاع و الاستقبالية استراتيجيا، الجزائر، العدد 02، السداسي الثاني- 2014.
- 2/ حمزة براج: " الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي " مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، العدد 06- جوان 2017.
- 3/ حمزة حسام: " الجزائر و التهديدات الأمنية في الساحل: التصور و آليات المواجهة " مجلة سياسات عربية، العدد 21، تموز/ يوليو 2016.
- 4/ صالح زياني، آمال حجيح: " السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي و المشروع الأمني الطموح " المجلة الجزائرية للسياسات العامة، عدد 01- سبتمبر 2011.
- 5/ عبد النور بن عنتر: " الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية " مجلة السياسة الدولية، العدد 210، أكتوبر/تشرين الأول 2017.
- 6/ علي بوشربة، بوعلام بولعراس: " الجزائر في مواجهة الإرهاب و الجريمة المنظمة: إستراتيجية فعالة " مجلة الجيش، العدد 618، جانفي 2015.
- 7/ ناصر بوعلام: " دور الجزائر الإقليمي و مقتضيات البيئة الجيوسياسية في منطقة الساحل " مجلة دراسات سياسية، المجلد 01، العدد 04، مارس 2018.
- 8/ نور الدين دخان، عبدون الحامدي: " مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية و الصيغ التعاونية الإقليمية " مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 14- سنة 2016.
- 9/ نور الدين فلاك: " دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة " مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 04، العدد 02- سنة 2019.

ثالثا- المداخلات في الملتقيات العلمية:

- عمر فرحاتي: " أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي " مداخلة ضمن المؤتمر المغاربي الأول حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة (الرهانات، التحديات) المنظم بكلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة يومي 27، 28 فيفري 2013. (غير منشورة)

رابعا- مذكرات الماجستير:

- 1/ بلال قريب: " السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه: التحديات و الرهانات " مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة 2011.
- 2/ حمزة حسام: " الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري " مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة 2011.
- 3/ زكريا بون: " آثار التهديدات الأمنية في شمالي مالي على الأمن الوطني الجزائري و استراتيجيات مواجهتها: 2010-2014 " مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة 2015.
- 4/ سليم بوسكين: " تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري " مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة 2015.

5/ محمد طالب أبصير: " المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي " مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة الجزائر 2010.

خامسا- المواقع الإلكترونية:

1/ بعد انهيار وقف إطلاق النار: أزمة الكركرات.. آخر التطورات، مقال منشور في الشروق أونلاين بتاريخ 2020/11/28 على الموقع: <https://www.echoroukonline.com/>
2/ الجزائر: تبون يعلن إعادة فتح الحدود مع النيجر، مقال منشور بتاريخ 2021/07/13 على الموقع:

<https://www.aa.com.tr/ar/2303556>

3/ الجزائر تتهم المغرب بقتل ثلاثة من مواطنيها في الصحراء الغربية و تتوعد بالردّ، مقال منشور بتاريخ 2021/11/03 على الموقع: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59155528>

4/ الجزائر: التطبيع بين المغرب و إسرائيل يستهدف استقرار البلاد، مقال منشور بتاريخ 2020/12/12 على الموقع: <https://www.dw.com/ar/a-55915323>

5/ سامر وسام: " فرنسا و الجزائر.. تصعيد غير مسبوق و رهان على عدم تجاوز هذا الحد " مقال منشور بتاريخ 2021/10/03 على الموقع: <https://www.alhurra.com/algeria/2021/10/03/>

6/ طاهر دحموح: " الأمن القومي الجزائري و التحديات الإقليمية الصّاعدة " مقال منشور بتاريخ 2019/06/11 بالموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية على الموقع: politics-dz.com/

7/ عبد النور بن عنتر: " الجزائر و معضلة تأمين الحدود " مقال منشور بتاريخ 2014/08/16 في صحيفة العربي الجديد على الموقع: alaraby.co.ok/

8/ عقيدة الجزائر الأمنية: " ضغوطات البيئة الإقليمية و مقتضيات المصالح الأمنية " مقال منشور في مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 2018/05/02 على الموقع: studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/1805021106159.html

9/ قطع الغاز: من سيدفع فاتورة العواقب الجيوسياسية للقرار الجزائري؟ مقال منشور بتاريخ 2021/11/03 على الموقع: <https://www.dw.com/ar/a-59713243>

10/ قوي بوحنة: " الجزائر و الهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي " مقال منشور بتاريخ 2014/12/14 على الموقع: <https://studies.aljazeera.net/en/node/3778>

11/ مهيب الرفاعي: " عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب " مقال منشور بتاريخ 2020/12/23 في صحيفة العربي الجديد على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/opinion>

سادسا- النصوص القانونية:

-المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 2020/12/30 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، صادر بتاريخ 2020/12/30.